

التهريب الدولي للكوكايين عبر منطقة غرب أفريقيا ولعبة المصالح بين عصابات الجريمة المنظمة وكبار المسؤولين في الدولة: دراسة في طبيعة العلاقة

International Smuggling of Cocaine across West Africa and the Game of interests between Organized Crime Gangs and High-Ranking Officials A Study of the Nature of the Relationship

زكرياء بouden¹ ، التوفيق بوقاعدة²

¹ كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، bouden.zakarya@univ-alger.dz

² كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، toufikbougada@hotmail.com

النشر: 2024/12/31

القبول: 2024/12/21

الاستلام: 2024/11/02

ملخص:

شهدت منطقة غرب أفريقيا في العقد الأول والثاني من القرن الحادي والعشرين ارتفاعاً مطرداً لمختلف قضايا الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، على رأسها تهريب وتجارة المخدرات بمختلف أنواعها وأشكالها، حيث شكل مخدر الكوكايين القادم من أمريكا اللاتينية حجر الزاوية داخل تلك لعبة، تحت قيادة عصابات الجريمة المنظمة والمتواطئين من المسؤولين والموظفين الحكوميين من دول المنطقة، حيث كان للفساد المستشري في مفاصل تلك الدول الدور البارز لظهور تحالفات بين الطرفين.

أصبحت بذلك غرب أفريقيا أحد أهم مسالك تهريب الكوكايين انطلاقاً من أمريكا اللاتينية اتجاه أوروبا شمالاً أو آسيا شرقاً عبر شرق أفريقيا والشرق الأوسط، بذلك أطلق على هذا المسلك مسعى "طريق الأمل"، حيث أعاد الأمل لدى عصابات الجريمة بعد التضييق الذي شهده المسلك التقليدي أمريكا اللاتينية-أوروبا عبر جزر الكناري وجزر الأزور، من طرف السلطات الأمنية لدول الاتحاد الأوروبي. الأمر الذي ولد استجابة فردية وجماعية في غرب أفريقيا ضد ظاهرة تهريب المخدرات، من خلال إستراتيجيات وطنية وإقليمية وقارية عبر المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا-إيكواس- والاتحاد الأفريقي، بالإضافة إلى الجهود الدولية التي تجسدت في إستراتيجية كل من الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمم المتحدة، في إطار محاربتهم لمختلف مظاهر الإجرام المنظم العابر الحدود الوطنية ومختلف العوامل المؤدية إليه والمساعدة في انتشاره.

الكلمات المفتاحية: المخدرات، غرب أفريقيا، الجريمة المنظمة، كبار المسؤولين في الدولة، طبيعة العلاقة.

Abstract:

During the first and second decades of the twenty first century, the region of West Africa has witnessed a continuous increase of national trans-border organized crime, predominately smuggling all kinds of drugs. Cocaine brought from Latin America played a major role in that game under the command of organized crime and complicit local high-ranking government officials. The festering corruption in the region was the major factor of the emergence of alliances between the two parties amidst the common interests and profits made from smuggling and selling this drug consequently.

West Africa has become one of the main cocaine smuggling corridors; Latin America-West Africa towards Europe in the north, or Asia in the east across east Africa and the Middle East, which is the reason behind calling this corridor: the road of hope. This road has brought back hope for crime gangs after the tight pressure conducted over the regular corridor: Latin America-Europe through the Canary Islands and the Azores Islands by the security authorities of the European Union: coast guards, customs officials, border guards...etc. All of that resulted in both an individual and collective reaction to all kinds of organized crime, especially smuggling drugs, through national strategies adopted by the states located in that region, along with regional and continental strategies by the Economic Communities of West African States (ECOWAS) and the African Union. Plus, the international efforts embodied in the strategy of the European Union and the United Nations Organization, as part of their efforts to fight all kinds of trans-continental organized crime, and all factors that cause it and help it spread.

key words: Drugs, West Africa, Organized Crime, High Ranking Government Officials, Nature of the Relationship.

1. مقدمة:

المنطقة سوقاً استهلاكياً متصاعداً للمواد المخدرة، ونقطة عبور للسوق الدولية لهذه المادة؛ سواء القادمة من أمريكا اللاتينية اتجاه أفريقيا ثم أوروبا شمالاً أو باتجاه الشرق الأوسط وآسيا شرقاً، أو تلك القادمة من آسيا باتجاه أفريقيا ثم إلى القارة الأمريكية غرباً، التي تشمل في مجملها المواد الأفيونية بمختلف أنواعها، كما تعتبر في جانب آخر أحد مناطق إنتاج مخدر القنب الهندي، ذلك ما جعل من غرب أفريقيا نقطة محورية في عملية الإنتاج والتسويق الدولي للمخدرات.

تُعتبر دول الأنديز الثلاثة بوليفيا وبيرو وكولومبيا إحدى أكبر الدول المنتجة لهذا المخدر بدرجات متفاوتة، حيث يتم تهريبه نحو غرب أفريقيا جواً وبحراً إلى دول كالسنغال وغينيا وغينيا بيساو وسيراليون وليبيريا ودول خليج غينيا، من طرف شبكات تهريب دولية تضم في صفوفها أفراد ينتمون إلى العديد من الدول والجنسيات، قابله ضلوع المسؤولين والموظفين الحكوميين من مختلف المناصب والرتب الوظيفية والانتماءات السياسية والعسكرية في عمليات التهريب، في شكل من أشكال البهكلة والتنظيم أقرب أو موازي للتنظيمات الاقتصادية الدولية الرسمية، حيث

برزت منطقة غرب أفريقيا إلى الواجهة كمنطقة جذب داخل القارة الأفريقية مع مطلع العشرية الأولى من الألفية الجديدة، وأضحت ذات بعد جيوسراتيجي في دائرة إهتمامات القوى الكبرى بالنظر لموقعها الجغرافي والموارد التي تزخر بها، علاوة على مكانتها في الاستراتيجيات العسكرية والأمنية العالمية، غير أن المنطقة عرفت أيضاً تنامي مختلف مظاهر الأنشطة الإجرامية المنظمة العابرة للحدود، بسبب حالة اللأستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي التي تعاني منها معظم دولها، وما ترتب عنه من صراعات وتجاذبات إثنية مختلفة، أدّى إلى تضرر هيكل الدولة القائم وإفرازه دولاً فاشلة عن فرض سيطرتها على أجزائها المترامية واقتصادها على حدود عواصمها الضيقة، في المقابل بقيت أراضيها الشاسعة مرتعاً مباحاً لعصابات الجريمة المنظمة كمسالك آمنة لممارسة أنشطتها اللأمشروعة، من تهريب وتجارة السلاح والمخدرات وتهريب البشر والاتجار بهم وغيرها.

تُعتبر عملية تهريب وتجارة المخدرات من الأنشطة الربحية الأكثر إداراً للأموال على عصابات الجريمة في غرب أفريقيا، حيث أضحت

الفرضية الأولى: تداخل العديد من المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، أدى إلى تحويل منطقة غرب أفريقيا إلى حاضنة لمختلف الأنشطة الإجرامية.

الفرضية الثانية: إنتشار الفساد داخل هياكل ومؤسسات دول غرب أفريقيا، شجع على تحالف كبار المسؤولين في هذه الدول مع عصابات الجريمة المنظمة على عمليات تهريب الكوكايين عبر المنطقة.

3. مناهج الدراسة

ومن أجل البحث والتحليل في هذه الدراسة نستند إلى مقارنة منهجية تتضمن:

المنهج الوصفي: نعتمد على هذا المنهج بغية وصف وتوضيح نشاطات الجريمة المنظمة وطرق عملها في تهريب الكوكايين عبر غرب أفريقيا، والطرق المتبعة في توريث المسؤولين والموظفين الفاسدين في الدولة في قضايا تهريب المخدرات.

منهج تحليل المضمون: نعتمد هذا المنهج لتبيان الطبيعة العلانية وحدود التماس بين عصابات الجريمة وكبار المسؤولين الفاسدين، وتقييم إنعكاساتها السلبية على الاقتصاديات الداخلية لدول المنطقة وعلى أمنها واستقرارها.

4. محاور الدراسة

بذلك نقوم بالتفصيل في موضوع الدراسة من خلال النقاط التالية:

- ضبط مفاهيمي للجريمة والجريمة المنظمة العابرة للحدود.

- مسالك التهريب الدولي للكوكايين عبر منطقة غرب أفريقيا.

ثبت التورط المباشر للعديد من المسؤولين والموظفين داخل الدوائر الإدارية في مختلف الهياكل الحكومية، وكذا الضباط والقادة العسكريين من صفوف الأمن والجيش لدول المنطقة، حيث تعكس مظاهر ثرائهم الفاحش وحياة البذخ التي يعيشونها مدى انخراطهم في تهريب وتجارة المخدرات.

2. إشكالية الدراسة

بناء على ما سبق تسعى هذه الدراسة للإجابة على الإشكالية التالية:

كيف ساهم تحالف عصابات الجريمة المنظمة والمسؤولين في دول غرب أفريقيا في تحويل المنطقة إلى مركز عبور لمخدر الكوكايين نحو مختلف دول العالم؟

تفرض علينا هذه الإشكالية طرح بعض من التساؤلات فرعية:

- ما هي الجريمة؟ وما مضمون الإجرام المنظم العابر للحدود الوطنية؟

- ما هو مخدر الكوكايين وكيف يتم إنتاجه؟

- ما هي الوسائل والسبل المستخدمة في تهريب الكوكايين عبر غرب أفريقيا؟

- ما هي الأساليب المستخدمة من طرف كبار المسؤولين والموظفين في الدولة في عمليات التهريب والمتاجرة بالكوكايين؟

- ما هي الجهود المبذولة إقليمياً ودولياً للتصدي لعمليات تهريب الكوكايين عبر غرب أفريقيا؟

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية المطروحة نعتمد على افتراضين أساسيين:

- علاقة كبار المسؤولين في الدولة بعمليات تهريب وتجارة الكوكايين عبر غرب أفريقيا.

- إستراتيجيات مواجهة تهريب وتجارة المخدرات عبر غرب أفريقيا.

5. ضبط مفاهيمي للجريمة المنظمة والجريمة المنظمة العابرة للحدود

بخوضنا في الإطار المفاهيمي (Conceptual Framework) للجريمة المنظمة (Organized Crime) وجدنا أنفسنا أمام عائق تحديد المفهوم، والسبب بلا شك يعود إلى الطبيعة الحركية للظواهر الإنسانية والاجتماعية وكثرة المتغيرات التي تؤثر فيها من جهة، واختلاف منطلقات وخلفيات الباحثين وتوجهاتهم من جهة أخرى، بذلك تتداخل مجموعة من المتغيرات ما بين سياسية واقتصادية واجتماعية ونفسية، شكلت في مجملها قاعدة للباحثين استندت إليها مختلف مفاهيمهم حول الجريمة المنظمة.

1.5. تعريف الجريمة المنظمة:

خلال البحث والتدقيق في القواميس والمعاجم حول مصطلح الجريمة المنظمة، وجدنا أن كلمة الجريمة مأخوذة من كلمة الجُرم والجُرم يعني الذنب، فيقال منه جَرَمَ وأَجْرَمَ وإِجْرَمَ أي ارتكب جرماً أو ذنباً (الصالح، 2009، صفحة 09). أما مصطلح المنظمة لغة فمأخوذة من كلمة التنظيم بمعنى نَظَمَ أي رَتَبَ الشيء ونَسَّقَه، فنقول نَظَمَ اللؤلؤ أي جمعه أو رتبه في السلك ونظَّمَهُ تنظيمًا، والإنضمام بمعنى الاتساق، بذلك فعل نظم (Action Organizer) يُفيد التذليل على الحالة أو الوضع الذي عليه الجماعة أو الإتحاد الذي تجمعت إرادة أعضائه لتحقيق أهداف محددة (الصالح، 2009، صفحة 10).

اصطلاحاً في الجانب الأكاديمي والفقهية وجدنا العديد من التعاريف التي صاغها علماء القانون والاجتماع، وكذا التشريعات المختلفة للدول والمنظمات الحكومية وغير الحكومية في طابعها الوطني والإقليمي والدولي، فعلماء الاجتماع عرّفوا الجريمة على أنها أفعال أو سلوكيات تُنتهك من خلالها المعايير الاجتماعية ومختلف القوانين سارية المفعول داخل المجتمع، فسميت (Smith) مثلاً عرّفها على أنها شكل من أشكال السلوك الانحرافي يهدف إلى إفساد النظام الاجتماعي القائم (المشهداني، 2005، صفحة 43)، بمعنى هي فعل الخروج عن السلوكيات المألوفة القائمة التي حددها المجتمع، أما علماء القانون يروا بأنها انتهاك للقوانين القائمة داخل الدولة، بذلك يعرفها ديفز (Davis) على أنها ذلك السلوك الذي ينحرف عن المعايير المختلفة للمجتمع السياسي، هذا الأخير يقصد به المجتمع الذي تحكمه مجموعة من القوانين تشرف على صياغتها وتنفيذها سلطة معينة؛ من خصائصها التنظيم والاعتراف بها على المستويين الاجتماعي والرسبي، بذلك فالجريمة هي كل فعل أو سلوك يعاقب عليه القانون (المشهداني، 2005، صفحة 43).

عرّف علماء الإجرام الجريمة المنظمة بإضافة عامل التنظيم على أنها تنظيم إجرامي يضم في صفوفه أفراد ومجموعات، ينشطون بشكل يسوده التنظيم والتخطيط بغية كسب عوائد مالية من الأنشطة غير القانونية، بحيث يعمل أفراد التنظيم وفق تنظيم هيكلي دقيق ومعقد يشبه إلى حد كبير المؤسسات الاقتصادية الرسمية خاضع لنظام الجزاءات (الصالح، 2009، صفحة 12)، فنقطة الارتكاز في هذا التعريف هي عامل التنظيم والهدف الاقتصادي

اتجهت العديد من المنظمات الدولية في نفس المنحى إلى وضع تعاريف مختلفة حول الجريمة المنظمة، على رأسها منظمة الأمم المتحدة (United Nations) في المؤتمر الخامس لمكافحة الإجرام المنظم ومعاملة المجرمين، حيث عرفتها على أنها نشاط إجرامي جد معقد، يمارس على نطاق واسع من طرف مجموعة من الأشخاص في شكل عالي من التنظيم، بغية تحقيق الثراء لممتهنيه على حساب مصالح المجتمع، ويتم ذلك بالتعدي الصارخ على القوانين القائمة، ويتضمن جرائم تهديد الأشخاص نظراً لارتباطه في بعض الأحيان بالفساد السياسي (الصيفي، 1999، الصفحات 24-25)، ويشير هذا التعريف إلى السلوك الإجرامي وكذا المجرمين (الجنّة) ومن وقع عليهم الجرم (المجني عليهم/أفراد المجتمع)، كما ربط بين الأنشطة الإجرامية والفساد السياسي الذي يمثله كبار المسؤولين في الدولة.

عرفت الجمعية الدولية لقانون العقوبات (International Association of Penal Law - IAPL) الجريمة المنظمة، على أنها تلك الأنشطة التي ترتكها منظمات محترفة، مهيكلّة بصورة صارمة مبالغة إلى الإجرام، بحيث لا تنطبق صفة المجرمين العاديين على أعضائها، يترتب عنها جرائم ذات جسامة باعتبارها وسيلة تحقيق الأرباح والعائدات المالية، بغية الحصول أو المحافظة أو توسعة نشاطها وسلطانها، بهدف إحداث تأثيرات اقتصادية أو استغلال الأفراد (زاهر، 2007، صفحة 10)، وقد تضمن هذا التعريف معظم أركان الجريمة المنظمة من وجود تنظيم مهيكل وتوفير عامل الغائية والمحافظة على الاستمرارية. مما سبق يمكن القول أن الجريمة المنظمة هي عبارة عن تنظيم إجرامي يضم شخصين أو

الساعي إلى الربح. يعرف غوسون (Gusson) أحد علماء الإجرام الجريمة المنظمة بأنها تلك المنظمة الإجرامية التي تشكل شبكة مستقلة من مجموعة من المجرمين القادرين على ارتكاب جرائم القتل، واستمرار بقاء هذه الشبكة مرهون بارتباط أعضائها بالسكان وبالدولة بعلاقات متنوعة بين الحماية والترويع والرشوة (زاهر، 2007، صفحة 08). وهنا تم توصيف الجريمة المنظمة بالجماعة الإجرامية المهيكلّة في شكل شبكة منظمة، تعتمد في بقائها واستمراريتها على علاقاتها مع السكان، أو انخراط أعضائها ضمن هياكل الدولة من خلال تورط مسئولها وموظفيها في الأعمال الإجرامية.

ربط علماء الاجتماع ظاهرة الجريمة المنظمة باتساع مناطق الحضر وازدياد عدد السكان وكثرة التعقيدات المرتبطة بحياة المدينة وتطوراتها، كما ركّزوا على المناحي المختلفة المحيطة بحياة الأفراد والمجتمع من تأثير الظروف الاجتماعية والاقتصادية السيئة على سلوكيات الأفراد داخل المجتمع، فالأوضاع الاقتصادية المتردية من شأنها أن تولّد بيئة خصبة لمختلف أنواع الإجرام، بذلك يشير دانيال بيل (Daniel bell) إلى الارتباط الوثيق بين الجريمة المنظمة والظروف الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعات المدينة، هذه الأخيرة تتقبل فكرة الانحرافات الإجرامية نظراً لتوفر قابلية فكرية وثقافية ترى في السلوك الإجرامي سبيل مؤدي إلى إشباع حاجيات الأشخاص النفسية والمادية لممتهنيها، ما يؤدي إلى دعم المجتمع للسلوك الإجرامي ومباركته وتسهيله، حتى وإن لم يعد بالنفع والفائدة على باقي شرائح المجتمع (الوهيد، 2003، صفحة 15).

والحركات (kongeter, 2010, p. 117) ، وهو ما ينطبق أيضاً على سياقات وروابط الأعمال الإجرامية المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

لعبت الأمم المتحدة دوراً فعالاً في ضبط مفهوم مشترك للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، بغية خلق إطار للاستجابة والتنسيق بين الدول للوقوف ضد الظاهرة، فغياب أطر قانونية يجعل عملية مكافحتها حبيسة داخل حدود الدول، من هذا المنطلق كانت اتفاقية الأمم المتحدة المعروفة باسم اتفاقية باليرمو (Palermo Convention) المنعقدة في شهر ديسمبر سنة 2000، القاعدة الأساس لمفهوم الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والإطار القانوني لمحاربتها، حيث عرّفها في المادة الثانية على أنها جماعة محددة البنية مؤلفة من ثلاثة أشخاص أو أكثر، مستمرة لفترة من الزمن تقوم بالتخطيط والتدبير، بغية ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة، أو الجرائم التي تضمنتها هذه الاتفاقية، من أجل الحصول على منافع مالية أو مادية بصفة مباشرة أو غير مباشرة (زاهر، 2007، صفحة 11)، وقد حدّدت الاتفاقية بعض من الأنشطة الإجرامية التي تضافي على الجماعة صفة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وتتمثل في (عيد، 1999، الصفحات 15-14):

- إذا ارتكبت الجريمة في أكثر من دولة، من دولة الإنتاج إلى دولة أو دول الاستهلاك، كالتهريب المخدرات أو السلاح.
- ارتكاب الجريمة في دولة واحدة لكن تم التخطيط والإعداد لها في دولة أخرى.
- ارتكاب جريمة في دولة واحدة من طرف عصابة تمارس نشاطها في أكثر من دولة.

أكثر، يخضع لقانون داخلي دو تنظيم هرمي من قادة مسئولين وعناصر منفذين، يتسم بطابع الاستمرارية في ممارسة أنشطته الإجرامية، يسعى إلى تحقيق عائدات مادية مختلفة بالطرق غير المشروعة كالعنف والتهديد والابتزاز والرشوة، من خلال استغلال فساد أجهزة الإدارة ونظم العدالة وكذا فساد كبار المسئولين والموظفين في الدولة.

2.5. تعريف الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية:

نسعى بناءً على التعاريف السابقة إلى تبين مفهوم الجريمة المنظمة العابرة للحدود (Transnational Organized Crime) والمقصود بالحدود هنا هي الحدود الدول الوطنية، ذلك ما يعطينا تصوّر حول الطابع الدولي للجريمة المنظمة شأنها شأن العلاقات الرسمية في طابعها الاقتصادي، فمصطلح عبر الوطنية (Transnationality) من بين النقاط المرجعية لمختلف الأنشطة البحثية في العديد من التخصصات، كالأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع والعلوم السياسية والجغرافيا والاقتصاد والتاريخ وغيرها، فمجال الدراسات عبر الوطنية (Transnational Studies) اتسع في العقود الأخيرة ليشمل مختلف الظواهر الاجتماعية كالهجرة وقضايا الأسر والمجتمعات المحلية والهويات والمواطنة العابرة للحدود الوطنية، بذلك يعرف كل من غليك شيلر (Glick Schiller) وليفيت (Levitt) مصطلح عبر الوطنية على أنها العمليات العابرة للحدود الوطنية التي تدل على الترابط المستمر، أو تدفق الأشخاص والأفكار والأشياء ورؤوس الأموال عبر حدود الدول القومية، عبر سياقات تشكلها الدولة التي لا تحتوي في الغالب على مثل هذه الروابط

- ارتكاب جريمة في دولة ما لكن كان لها أثر شديد في دولة أو دول أخرى، كاغتتيال شخص من الدولة - أ- يمارس التجارة في الدولة - ب- فيكون رد الفعل باغتتيال أشخاص من الدولة - ب- يمارسون التجارة في الدولة - أ-.

3.5. خصائص الجريمة المنظمة العابرة

للحدود الوطنية:

نميز العديد من الخصائص التي تطبع الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، وهي الخصائص التي تعطيها طابع القوة والاستمرارية والاتساع ونذكر منها:

- البناء الهرمي للتنظيم الإجرامي: يُعتبر البناء الهيكلي للتنظيم الإجرامي الأساس والقاعدة التي تمكنه من تسيير شؤونه وإدارة نشاطاته الإجرامية وتحقيق أهدافه، لذلك يخضع إلى بناء على شكل هرمي من رؤساء ومستشارين في أعلى الهرم ورؤساء فرعيين وصولاً إلى قاعدة الهرم التي تمثل أفراد التنظيم الميدانيين، حيث يخضع هذا التقسيم إلى قوانين صارمة أشبه بالدستور قد تؤدي إلى تصفية من يخالفها.

- التنظيم والاستمرارية: يضمن التنظيم وتقسيم المهام والأدوار الذي تتبناه الجماعة الإجرامية، الاستمرارية في التواجد وإطالة عمر التنظيم، فقيام الرؤساء بإدارة النشاطات الإجرامية على أعلى مستوى والعمل على تنفيذ الأوامر من طرف القادة الفرعيين والميدانيين يسهل من عملية ممارسة النشاط وبلوغ الأهداف، باعتبار أن الأموال هي العامل الأساسي لبقاء التنظيم واستمراره.

- استخدام الوسائل اللامشروعة: تستخدم الجماعة الإجرامية المنظمة مختلف الوسائل غير المشروعة، كالرشوة والفساد والسرقية والخطف واستخدام العنف والتصفية الجسدية، كما تستغل المسؤولين الفاسدين من المدنيين والعسكريين، ذلك ما يمد لها الطريق للتسلل إلى مؤسسات الدولة والتحكم في القرارات السياسية والإدارية.

- طابع سرية النشاط: تُعتبر السرية في النشاط من بين أهم ميزات الجريمة المنظمة نظراً لطبيعة الأنشطة ولا مشروعاتها، مما يفرض على أعضائها إلزام الصمت حتى عند الوقوع في قبضة رجال الأمن، باعتبار أن البوح بأسرار التنظيم الإجرامي وطبيعة نشاطه يعني التصفية الجسدية، لذلك يفضل الأشخاص المقبوض عليهم من عناصر التنظيم السجن على الوشاية بما يتعلق بالشبكة الإجرامية.

- النشاط الإجرامي العابر للحدود: ساهم التطور العلمي والتكنولوجي في انتقال الأعمال الإجرامية من الطابع المحلي إلى الطابع الدولي، حيث وفّرت التكنولوجيا الحديثة وسائل الاتصال والنقل المتطورة، وكذا الشبكات العنكبوتية التي ساعدت في معرفة الأسواق والأسعار والطلبات على المواد اللامشروعة، كما سهلت الخرائط الإلكترونية والافتراضية معرفة الطرق الآمنة وكذا الثغرات الأمنية عبر حدود الدول.

4.5. أنماط الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية:

تختلف أنماط وأشكال الأنشطة الإجرامية التي تمارسها جماعات الجريمة المنظمة، فشكل

النشاط يحدد النهج الذي تتبَّعه تلك التنظيمات خصوصاً إذا كانت أكثر إداراً للأموال ومنها نذكر (castle, 1997, p. 10):

- ✓ الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية.
- ✓ الاتجار عبر الوطني بالسيارات المسروقة.
- ✓ الاتجار بالأسلحة التقليدية.
- ✓ الاتجار بالنساء والأطفال.
- ✓ الاتجار بالأعضاء البشرية.
- ✓ غسيل الأموال.
- ✓ تهريب المهاجرين غير الشرعيين.
- ✓ الفساد.

نحدد بذلك أربعة أنشطة رئيسية تصنف من بين أخطر الأنشطة على أمن الدول وتتجلى في:

* تهريب وتجارة المخدرات: يعتبر الاتجار بالمخدرات كيميائية المصدر وغير الكيميائية، من بين الأنشطة الأكثر كسباً وربحية بالنسبة للجماعات الإجرامية، سواء إنتاجها أو إعادة تدويرها، منها الكوكايين (Cocaine) والهيريون (Heroin) والقنب الهندي (Cannabis)، وكذا المهلوسات كالميثامفيتامين (Methamphetamine) والتريبتامين (Tryptamine) والإكستازي (Ecstasy) والمورفين (Morphine) وغيرهم، ويشكل تهريب المخدرات حوالي 75% من مجمل عائدات الجريمة المنظمة (المري، 2005، صفحة 72).

* تهريب وتجارة السلاح: ترتبط تجارة السلاح الرسمية وغير الرسمية بالمناطق ذات النزاعات المسلحة، لذلك يعتبر نشاط جذب لعصابات الجريمة المنظمة بإعتبارها سوق موازية لتجارة السلاح الرسمية، وغالباً ما يسجل ضلوع كبار المسئولين في عمليات التهريب، حيث تقدّر

إيرادات الإجرام من تهريب السلاح حوالي مليار دولار سنوياً (Eduard salced albaran, 2017, p. 06).

* تهريب وتجارة البشر: تعتبر عملية تهريب البشر والمتاجرة بهم من بين الأنشطة التي تدرّ أرباح طائلة بعد تجارة المخدرات والأسلحة، ويتم هذا لنشاط عبر ثلاثة صور رئيسية، الأولى تتمثل في التهريب والمتاجرة بالنساء بهدف توظيفهن في النشاطات المتعلقة بالدعارة، والثانية تتعلق بتهريب المهاجرين غير الشرعيين في إطار الهجرة السرية باتجاه أوروبا، أما الصورة الثالثة فترتبط بتجارة الأعضاء بشرية.

* تبييض الأموال: تسعى عصابات الجريمة المنظمة إلى غسيل عائدات الإجرام بهدف إخفاء مصدرها اللامشروع، فالمقصود بتبييض (غسيل) الأموال هو عملية استثمار تلك العائدات في مختلف الأنشطة التجارية المشروعة، عبر ضخّها في المؤسسات المالية الرسمية لإضفاء الصورة الشرعية عليها، وهي عملية ذات انعكاسات سلبية على الأمن العام وكذا الأمن المالي للدولة وتتم عبر عدة مراحل (زاهر، 2007، صفحة 17):

- ✓ مرحلة إيداع عائدات الجريمة ضمن النظام المالي للدولة عبر حسابات بنكية.
- ✓ مرحلة التمويه وتتم بنقل الأموال من حساب إلى حساب الإخفاء مصادرها.
- ✓ مرحلة إدماج تلك الأموال وبداية تدويرها في الأعمال التجارية المشروعة.

6. مسالك التهريب الدولي للكوكايين عبر منطقة غرب أفريقيا

يصنف في خانة المخدرات، بذلك وُضع تحت الرقابة الدولية وفق إتفاقية الأفيون الدولية (International Opium Convention) الموقعة في لاهاي في 23 يناير سنة 1912، فالكوكايين كمخدر قويّ يبدأ مفعولة من خلال زيادة كمية الناقلات العصبية (نقل المواد الكيميائية إلى الدماغ) مثل الدوبامين (Dopamine) والسيروتونين (Serotonin) والنوربينفرين (Norepinephrine) وغيرهم، ويوجد على ثلاثة صور رئيسية الأولى كعجينة والثانية كمسحوق والثالثة في صورة كراك (Crack)، وهي صخرة بلورية بيضاء يتمّ تدخينها عند التعاطي (Mcketin, 2016, p. 01).

يُعرف مخدر الكوكايين في الشارع لدى عصابات الجريمة أو لدى متعاطيه تحت عدة مسميات منها الكوك (Coke)، النفخة (Blow)، تشارلي (Charlie)، الحلوى (Candy)، الغبار (Dust)، التقشر (Flake)، حلوى الأنف (Nose Candy)، الثلج (Snow) والسيدة البيضاء (White Lady) وغيرها (Mcketin, 2016, p. 01)، ويستهلك عبر الإستنشاق أو الحقن أو التدخين (إستنشق الدخان الناتج عن حرق الكوكايين).

أكدت الأمم المتحدة عبر إحصائيات مكتبها المعني بالمخدرات والجريمة، أن عملية زراعة نبتة الكوكا وعمليات إنتاج الكوكايين عبر العالم أخذت في الارتفاع إلى أرقام قياسية، فإحصائيات سنة 2015 تشير إلى حوالي 156.500 هكتار هي مساحة الأراضي المزروعة بنبتة الكوكا عبر العالم، كما بلغ إنتاج الكوكايين النقي حوالي 1126 طن لنفس السنة، كما بلغ عدد المدمنين المتعاطين حوالي

يعتبر الكوكايين من أهم المخدرات رواجاً لدى عصابات الجريمة المنظمة وأكثرها إدراكاً للأموال، بذلك نحاول التعرّف على أصل هذا المخدر وكيفية إنتاجه وأهم الدول المنتجة له، وكذا مسالك تهريبه عبر غرب أفريقيا.

1.6. لمحة عن مخدر الكوكايين:

تعتبر نبتة الكوكا (Coca) المصدر الأساسي لإنتاج الكوكايين، وهي نبتة تنتمي إلى فصيلة إريثروكسيلون كوكا (Erythroxylon Coca)، وقد عرفها الإنسان أول مرة منذ ما يقرب خمسة آلاف سنة في أمريكا اللاتينية من طرف السكان الأصليين للقارة الأمريكية، وهي نبتة لا يتعدى طولها المترين دائمة الاخضرار، باعتبارها لا تنتمي للنباتات والأشجار ذات ميزة التساقط الموسمي للأوراق، وقد استُغلت منذ القديم في الإستطباب والاستخدامات العلاجية كمادة للتخدير وكمسكن للألم وحتى للإحساس بالنشوة، ويتم إستهلاكها عن طريق المضغ لإستخلاص وبلع عصارتها، وقد تم استخلاص مادة الكوكايين من نبتة الكوكا لأول مرة من طرف العلماء الألمان بهدف إستخدامه في الأغراض الطبية.

يوصف الكوكايين بأنه مسحوق أبيض اللون ناعم يزداد نضجان كلما إقترب من النقاوة الكاملة، ودرجة النقاوة تُقاس بمدى القدرة على عزل المادة الكيميائية التي تسمى بهيدروكلوريد الكوكايين (Cocaine Hydrochloride) المادة التي تستخدم في صنع المقويات (Tonics) والإكسيرات (Elixirs) التي تم تطويرها لعلاج مجموعة واسعة من الأمراض (National institute on drug abus, 2016, p. 03)، غير أن تزايد إستهلاكه خارج الوصف الطبي جعله

17.1 مليون شخص عبر العالم (تقرير المخدرات العالمي 2027، أيار/مايو 2017، صفحة 25).

2.6. أهم الدول المنتجة لمخدر الكوكايين:

ينحصر 90% من الإنتاج العالمي لمخدر الكوكايين في أمريكا اللاتينية في ثلاثة دول تحديداً هي كولومبيا (Colombie) وبوليفيا (Bolivie) وبيرو (Pérou)، الدول الأكثر زراعة لشجيرة الكوكا وإنتاجاً لأوراقها التي يستخرج منها الكوكايين، وقد بلغت المساحات المزروعة بهذه النبتة حوالي 156 ألف هكتار، في كولومبيا وحدها قدرت بحوالي 96 ألف هكتار وفي بيرو حوالي 40 ألف و 300 هكتار، و 20 ألف و 200 هكتار في بوليفيا سنة 2015 (تقرير المخدرات العالمي 2027، أيار/مايو 2017، الصفحات 25-26)، وهي نسب متأرجحة صعوداً ونزولاً بسبب جهود حكومات الدول الثلاثة في حربها على العصابات والمزارعين وصغار الفلاحين، الذين يتخذون من نبتة الكوكا زراعة معاشية بسبب ظروفهم الاجتماعية الصعبة.

ارتفعت رقعة المساحات المخصصة لزراعة الكوكا ما أدى إلى ارتفاع منتوج الكوكايين، حيث بلغت نسبة إنتاجه سنة 2019 حوالي 1137 طن و 1228 طن سنة 2020 كان لكولومبيا النصيب الأكبر من ذلك (Laniel, 2021, p. 02) ، ونظراً للضربات التي تلقاها عصابات الجريمة المنظمة اتسعت دائرة الدول المنتجة للكوكايين، حيث أصبحت دول الإنتاج التقليدية تقوم بعملية إنتاج أولية من خلال تحويل أوراق الكوكا إلى معجون قاعدة الكوكايين (Cocaine Base Paste) ، بعدها يتم تهريبها نصف مصنعة إلى الدول الأوروبية كهولندا وإسبانيا، أين يتم معالجتها كمرحلة نهائية واستخراج مسحوق الكوكايين الأبيض عالي

النقاوة، وهي عملية غالباً ما يشرف عليها كيميائيين مختصين قادمين من كولومبيا وبيرو وبوليفيا، نظراً لتوفر المعدات التقنية المتطورة والمواد الكيميائية المستخدمة في عملية التحويل في أوروبا، وكذا لتفادي الخسائر المالية في حالات الوقوع في عمليات حجز البضاعة عبر مسالك التهريب (Laniel, 2021, p. 03).

تعدى الأمر بعد ذلك إلى عمليات تبادل المعلومات والخبرات في مجال زراعة الكوكا وعمليات تحويل أوراقها إلى مسحوق الكوكايين عالي النقاوة، فالاستعانة بأخصائيي الكيمياء اللاتينيين في مخابر أوروبا قابله مشاركة الأوروبيين من الخبراء والمختصين وكبار تجار الكوكايين في عمليات تطوير زراعة نبتة الكوكا وتقنيات استخلاص الكوكايين، وهو ما أشارت إليه تقارير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، حيث ارتفع مردود الهكتار الواحد من نبتة الكوكا من حوالي 6,7 كلف سنة 2019 إلى حوالي 7,8 كلف في سنة 2020، والسبب يعود إلى تطوير نباتات هجينة من نبات الكوكا، وتطوير تقنيات استخلاص القلويدات (Alkaloids) التي تدخل في عملية إنتاج الكوكايين النقي (Laniel, 2021, p. 03).

3.6. مسالك التهريب الدولي للكوكايين عبر منطقة غرب أفريقيا:

تلعب المسارات الآمنة دوراً حاسماً في عملية إنتاج وتسويق المخدرات من طرف عصابات الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، فإذا اعتبرنا أمريكا اللاتينية مركز لإنتاج الكوكايين، فإن باقي القارات هي أسواق مفتوحة لتصريف المنتج، حيث يعتبر السوق الأوروبي أنشط سوق لتصريف الكوكايين بعد سوق أمريكا

يعتبر هذا المسلك جديد بالمقارنة مع المسلك التقليدي حيث اتضحت أهميته بالنسبة لعصابات الجريمة المنظمة مع منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، والسبب يعود إلى حالة الحصار والرقابة التي فرضتها سلطات الدول التي يمر عبرها مسلك التهريب التقليدي، والسبب الآخر يتمثل في حالة الهشاشة والفوضى التي تميز دول غرب أفريقيا، فالتهريب عبر هذا المسلك كمرحلة أولى يتم من خلال إيصال شحنات الكوكايين من الدول المصدر التقليدية إلى دول الانطلاق، وكمرحلة ثانية يتم نقل الشحنات جواً أو بحراً عبر المحيط الأطلسي باتجاه جزر الرأس الأخضر (Cabo Verde) ثم إلى غرب أفريقيا وخليج غينيا، نحو السنغال وسيراليون وغينيا كوناكري ونيجيريا وغيرهم، تحولت بذلك المنطقة إلى منطقة عبور (Transit Area) وسوق استهلاك في نفس الوقت.

تشير التقديرات إلى أن عمليات تهريب الكوكايين عبر غرب أفريقيا تُدرّ حوالي 900 مليون دولار سنوياً، ففي سنة 2009 وحدها وصل ما حجمه 35 طن من الكوكايين عبر غرب أفريقيا، أي ما يعادل 04 % مما تنتجه دول الأنديز الثلاثة (ibanez, Decembre 2012, p. 09)، ففي الرأس الأخضر مثلاً تم ضبط حوالي 1529 كلغ في عملية واحدة سنة 2011، كما تم العثور على طائرة بوينغ محطمة في شمال مالي في شهر جانفي سنة 2010، أظهرت بيانات الرحلة أن الطائرة قدمت من فنزويلا وتم تحطيمها بعد إفراغها من شحنة كوكايين قدرت بـ 11 طن، تمّ نقلها براً إلى مدينة تومبوكتو (Tombouctou) تمهيداً لنقلها إلى أوروبا عبر المغرب (ibanez, Decembre 2012, p. 10). وقد كانت موريتانيا مسرحاً لما عرف باسم

الشمالية، لذلك يمثل أكبر إهتمامات المافيا الأمريكي-لاتينية، ما أدى إلى خلق دُرُوب عبر الأطلسي للوصول إلى أوروبا.

أ/ مسلك التهريب الدولي-التقليدي- نحو أوروبا

يعتبر من أقدم المسالك استخداماً في عمليات تهريب الكوكايين نحو أوروبا، وينطلق من دول الإنتاج التقليدية كولومبيا وبيرو وبوليفيا باتجاه دول الإنطلاق الرئيسية كالبرازيل وفنزويلا والإكوادور، ليأخذ بعدها اتجاهين رئيسيين نحو أوروبا، الاتجاه الأول عبر البحر الكاريبي (Caribbean Sea) ثم جزر الأزور (Azores) بعدها إلى إسبانيا والبرتغال وفرنسا والمملكة المتحدة أو إلى شرق أوروبا ودول البلقان، أما الاتجاه الثاني فيمر عبر فنزويلا والبرازيل اتجاه جزر الكناري (Canarias) وجزيرة ماديرا (Madeira) وصولاً إلى البرتغال أو إسبانيا ليأخذ نفس منحى الاتجاه الأول.

تشير إحصائيات بعض التقارير حول المخدرات والجريمة؛ إلى أن حجم شحنات الكوكايين التي دخلت أوروبا عبر المسلك الدولي التقليدي قدرت بحوالي 172 طن سنة 2010 (لوحدها la commission ouest-africaine sur les druges, juin 2014, p. 14)، ويؤكد ذلك حجم المضبوطات داخل دول الاتحاد الأوروبي التي بلغت 68 طن من نفس السنة و 72 طن سنة 2018 عبر نقاط الوصول في أوروبا الغربية وفي شبه الجزيرة الأيبيرية (تقرير المخدرات العالمي 2027، أيار/مايو 2017، صفحة 29).

ب/ مسلك التهريب الدولي عبر غرب أفريقيا

قادة دول غرب أفريقيا من خلال العلاقات الأسرية أو من خلال مرؤوسهم، متورطون بعمليات تهريب المخدرات في المنطقة، فالتسهيلات التي تتمتع بها الشخصيات الأمريكي-لاتينية المحسوبة على العصابات الإجرامية سيئة السمعة، تشير ضمناً إلى الفساد التام الذي تعيشه أنظمة دول غرب أفريقيا النقي (champin, Novembre 2012, p. 04).

إخترق تجار المخدرات في موريتانيا أعلى هرم السلطة منذ فترة حكم الرئيس معاوية ولد سيد أحمد الطايح (M. Sid/Ahmed Taya)، حيث تورط العديد من المسؤولين المدنيين والعسكريين في عمليات تهريب الكوكايين عبر موانئ ومطارات البلاد، ففي شهر أبريل 2004 تمكنت الجمارك الموريتانية من ضبط حاوية بميناء نواديبيو، تضمنت 1,19 طن من القنب الهندي (Cannabis) و53 كغ من الكوكايين عالي النقاوة، قُدرت قيمة هذه المضبوطات بحوالي 30 مليون دولار، وكان وراء ذلك سيد أحمد ولد الطايح ابن عم الرئيس معاوية ولد سيد أحمد الطايح برتبة ضابط أمن، وشريكه برتبة ضابط ممثل الشرطة الدولية الأنتربول في موريتانيا (Antil, 2010, p. 16)، وتتم عملية التهريب عبر خلق أروقة خاصة لا تخضع للتفتيش تمر عبرها مختلف السلع التابعة للمسؤولين الفاسدين من مخدرات وأسلحة وغيرها. أما في غينيا كوناكري وبعد وفاة الرئيس السابق لانسانا كونتي (Lansana Conté) بينت التحقيقات تورط العديد من أفراد عائلته، وكذا بعض النخب العسكرية المقربة منه في عمليات تهريب المخدرات، إستخدامات فيها جوازات السفر والحقائب الدبلوماسية وطاقرات الرئاسية على

الكوكايين الجوي (Aerial Cocaine)، بعد حجز شحنتين بمطار نواديبيو الدولي الأولي مطلع شهر ماي سنة 2007 قُدرت بحوالي 360 كغ، والثانية مطلع شهر أوت سنة 2008 قدرت بـ 830 كغ (لاشر، 13 أيلول/سبتمبر 2012). وبالتركيز على المضبوطات الموجه نحو غرب أفريقيا أعلنت السلطات البولييفية مطلع شهر مارس 2015 عن ضبط شحنة مقدرة بـ 5,9 طن كانت موجهة نحو غرب أفريقيا إلى غانا وبوركينا فاسو تحديداً، وشحنة أخرى مطلع شهر جانفي 2016 قُدرت بحوالي 08 أطنان، أثبت التحقيقات أنها كانت متجهة نحو كوت ديفوار عبر الأرجنتين وأوروغواي (تقرير المخدرات العالمي 2027، أيار/مايو 2017، صفحة 33).

7. علاقة كبار المسؤولين في الدولة بعمليات تهريب وتجارة الكوكايين عبر غرب أفريقيا

نظراً لطابع السرية الذي تتميز به عملية تهريب الكوكايين عبر الحدود وكثرة الفواعل الضالعين فيها، كان لكبار المسؤولين في الدولة الدور البارز في عمليات التهريب سواء بطرق مباشرة أو غير مباشرة.

1.7. الضلوع المباشرة لكبار المسؤولين في عمليات التهريب:

تعتبر الدول الساحلية المطلة على المحيط الأطلسي الأكثر استئثاراً للفساد في غرب أفريقيا، سواء تعلق الأمر بكبار المسؤولين المدنيين أو العسكريين، فبدون تورط هؤلاء لن تتمكن عصابات الجريمة المنظمة الأمريكي-لاتينية من عبور المنطقة، ففي مقابلة أجريت مع أحمد ولد عبد الله المبعوث السابق للأمين العام للأمم المتحدة لغرب أفريقيا، صرح فيها بأن العديد من

يرتبط الضلوع غير المباشر لكبار المسؤولين في عمليات تهريب الكوكايين، بديناميات الصراع الإثني والهوياتي والصراع على السلطة في دول المنطقة، فارتفاع هامش الأرباح من عائدات المخدرات أدى بالمسؤولين الفاسدين داخل الدوائر الحكومية إلى استغلال الأوضاع القائمة، والدخول على خط المواجهة والصراع على مسالك التهريب والسيطرة على مناطق عبور المخدرات معتمدين في ذلك على انتماءاتهم الإثنية والقبلية، حيث يمثل أعيان وأبناء القبيلة التي ينتمي إليها المسؤول؛ أعضاء شبكة التهريب من مهربين ومخبرين ووسطاء وغيرهم، ذلك ما ولد صراع غير ظاهر للعلن بين مختلف الإثنيات والقبائل التي لها يد في السلطة التي تدب بولاء الطاعة لدوائر الحكم والرئاسة.

بالتحقيق في حالة مالي وخريطة الصراع الدائر هناك: ندرك أن الصراع المتفجر في الشمال بين قبائل الطوارق وحكومات مالي المتعاقبة، كانت له انعكاسات واضحة على الوضع الأمني للبلاد، ففي خضم الاشتباكات الساخنة بين مقاتلي الطوارق والجيش المالي في مدن الشمال، كان في الجانب الآخر صراع خفي حول عمليات تهريب المخدرات والسعي للسيطرة على مسالك التهريب، حيث لعبت القيادة المالية الخاضعة لسيطرة المسؤولين الفاسدين دوراً فعالاً في إبقاء مناطق الشمال تحت سيطرة القبائل العربية من قبائل البرايش (Berabiches) والمهرة (Mahra) وقبائل إمغاد (Emghada) من الطوارق، وهي كلها قبائل مقربة من محيط الرئيس أمادو توماني توري (A.Toumani Toure)، حيث كانت في نفس الفترة في صراع مع قبائل الإيفوغاس (Ifoghas) والعدنان (Adnane) من طوارق الشمال من

رأسهم عصمان كونتي (O.conté) أحد أبناء كونتي (l'office des nation unies contre la drogue et le crime, Février 2013, p. 09) وهو ما يوضح الدور المحوري الذي تلعبه غينيا كوناكري في عمليات تهريب المخدرات عبر أراضيها.

ضبطت السلطات الأمنية البينينية في شهر جويلية سنة 2006 حوالي 100 كلف من الكوكايين في منزل وزير المالية، كما تم اعتراض طائرة محملة بشحنة من الكوكايين من طرف السلطات الأمنية السيراليونية قدرت بـ 700 كلف في شهر جويلية سنة 2008، أوضحت التحقيقات فيما بعد أن صاحب الشحنة هو وزير النقل إبراهيم سيساي (I.Sissai) وشقيقه (champion, Novembre 2012, p. 05)، وقد تعدى الأمر فيما

بعد إلى اختفاء المضبوطات من الكوكايين المحجوز وطمس الأدلة والعمل على تبرئة المسؤولين المدانين في القضية، غير أنه في بعض الحالات يكون التهريب فعل انفرادي لبعض المسؤولين الفاسدين مثلما حدث سنة 2012 في غامبيا، عندما أقال الرئيس وأخضع للتحقيق جميع المسؤولين الأمنيين، على رأسهم رئيس الشرطة الوطنية ونائبه ورئيس أركان البحرية ونائبه ومدير الوكالة الوطنية لمكافحة المخدرات ونائبه، وكذا مدير عملياتها ومسؤولين آخرين بهم الفساد والتورط في عمليات التهريب والمتاجرة بالمخدرات عبر حدود الدولة (l'office des nation unies contre la drogue et le crime, Février 2013, p. 10).

2.7. تورط كبار المسؤولين مع الإثنيات الموالية للسلطة في عمليات التهريب:

ضلع براما سيدي با (Braima Seidi Ba) الذي ينتهي إلى أحد الإثنيات الموالية للسلطة، ولديه شبكة من العلاقات بكبار المسؤولين والموظفين المدنيين والعسكريين داخل البلاد وخارجها، بالاشتراك مع شخصين من جنسيتين مكسيكية وكولومبية ينشطون في إطار شبكة دولية لتهريب الكوكايين.

تُعتبر الصراعات الخفية حول السيطرة على تهريب المخدرات ومسالك التهريب عبر غرب أفريقيا، أحد أبرز أسباب الصراعات السياسية العلنية على السلطة، حيث أعطت مظاهر الثراء وحياء البذخ التي يعيشها كبار المسؤولين الفاسدين وأعيان القبائل الموالية لدوائر السلطة، الدافع لممارسة السياسة ومحاولة الوصول إليها فلما منهم أنها ملاذ للخروج من براثن الفقر، وهي نفس الرؤية لدى الضباط العسكريين الشيء الذي يفسر كثرة الانقلابات في المنطقة.

8. إستراتيجيات مواجهة تهريب وتجارة المخدرات عبر غرب أفريقيا

عمل قادة دول غرب أفريقيا بالرغم من الوتيرة المتصاعدة لتهريب وتجارة المخدرات عبر المنطقة، على تسخير مختلف الجهود والإمكانات على جميع المستويات للوقوف في وجه الظاهرة.

1.8. الجهود الوطنية:

اختلفت الجهود الوطنية الموجهة لمحاربة المخدرات في غرب أفريقيا من دولة إلى أخرى، ذلك حسب القدرات والإمكانات المتاحة لكل منها، خصوصاً في ظل الضعف الهيكلي والمؤسسي والأمني الذي تعانيه، غير أنه يمكن حصر تلك الجهود في اتجاهين رئيسيين:

المتطرفين (لاشر، 13 أيلول/سبتمبر 2012، صفحة 13)، والغاية من تحالف القيادة المالية مع قبائل البرايش والمهر والإمغاد من الطوارق، هي من أجل إحكام السيطرة على مناطق الشمال التي تعتبر أحد أهم مسالك التهريب الأكثر إدراة للأموال.

توفر حقوق العبور (Les Droits de Passage) التي تدفع من طرف عصابات تهريب المخدرات لعبور المنطقة أكثر من 100 مليون دولار سنوياً في غرب أفريقيا لوحدها (Bah, Avril 2013, p. 02). يستفيد منها مختلف الفواعل المنخرطين في عملية التهريب من ضمنهم الجماعات الإرهابية المسلحة التي توفر الحماية لقوافل المهربين.

استند نظام ولد الطابع في موريتانيا في فترة حكمه على لعبة التحالف بين قبائل السماسيد (Smassides) وأولاد بوالسبع (Oulad Bousbaa) والرقيبات (Rkibat)، نالت هذه القبائل نظير تحالفاتها مع دوائر الحكم حق السيطرة على نشاط تهريب المخدرات ومسالك التهريب عبر البلاد (لاشر، 13 أيلول/سبتمبر 2012، صفحة 11). خضعت بذلك الموانئ والمطارات لسيطرتها التامة والمحكمة، حيث أثبتت مضبوطات الكوكايين بميناء ومطار نواديبيو الدوليين صحة ذلك، وقد استمر ذلك الصراع في فترة حكم علي ولد محمد فال (E.O.Mohamed Vall) الذي خلف ولد الطابع. كما شهدت غينيا بيساو نفس التحالفات بين المسؤولين الفاسدين والقبائل الموالية للسلطة، حيث تم ضبط شحنتين من الكوكايين داخل البلاد الأولى في شهر مارس 2019 قدرت بـ 789 كغ، أما الثانية فقدرت بـ 1800 كغ في شهر سبتمبر من نفس السنة (حدادة، 23 ديسمبر 2021)، أثبتت التحقيقات فيما بعد

الردعية، وتنحصر ما بين عقوبات جسمانية كالسجن وعقوبات مادية كتجميد الأصول المالية والمادية المكتسبة من عائدات الإجرام التي تم غسيلها لإخفاء مصادرها وطرق كسبها، من خلال تشديد الرقابة على مختلف التعاملات البنكية والمصرفية، وكذا العمل على القضاء على العلاقات المشبوهة بين المال الفاسد والممارسات السياسية، من جهة أخرى العمل على خلق إستراتيجية وطنية للحد من تعاطي المخدرات والاتجار بها في أوساط الفئات الشبابية، عبر خلق مراكز لمعالجة الإدمان وتأهيل المدمنين عبر برامج التدريب لإعادة إدماجهم داخل المجتمع.

2.8. جهود الإيكواس:

اتجهت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا - إيكواس - مطلع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، نحو العمل لوقف تدفق أنشطة الجريمة المنظمة عبر المنطقة، حيث كانت الشعلة الأولى لهذا الاتجاه خلال القمة الحادية والعشرون لرؤساء الدول والحكومات لدول الجماعة في أكتوبر 1998 بأبوجا عاصمة نيجيريا، تم خلال هذه القمة صياغة إعلان بعنوان "احتفال الشعلة المجتمعية - مكافحة المخدرات-" (Aning, 2009, p. 08)، الغرض منه هو محاولة صياغة أطر قانونية ومؤسسية للوقوف أمام مَدِّ عمليات التخريب والمتاجرة بالمخدرات عبر المنطقة. بعد عقد من ذلك سنة 2008 نضمت مفوضية الجماعة مؤتمر وزاري بمدينة برايا عاصمة الرأس الأخضر، تمحور مضمونه حول الاتجار غير المشروع بالمخدرات باعتباره تهديداً للأمن في غرب أفريقيا، وقد

جهود احترازية: وهي عبارة عن إجراءات داخلية استباقية لمكافحة الجريمة والتصدي لها، تجسدت هذه الإجراءات على عدة مستويات:

- المستوى الأمني تكثيف المراقبة على مستوى المطارات والموانئ والحدود البرية، والعمل على تأهيل وتكوين الفرق الأمنية على كيفية استخدام التقنيات الحديثة، في مجال الرصد والتتبع وجمع المعلومات والإطاحة بالمجرمين بصفتها أجهزة متخصصة في إنفاذ القانون.

- المستوى الاجتماعي العمل على وضع برامج ومخططات داخل المجتمع للتوعية بمخاطر الإجرام المنظم والانعكاسات السلبية الناتجة عنه، من خلال المؤسسات التربوية ومنظمات المجتمع المدني ومراكز مكافحة الإدمان على المخدرات.

- المستوى القانوني وضع أطر قانونية وتشريعية جنائية بغية ردع المجرمين، لخلق حاجز من التخريب والعقوبات والابتعاد عن ممارسة الإجرام داخل المجتمعات.

- المستوى الاقتصادي السعي إلى تطوير مجالات الاستثمار بهدف توفير حاجيات المجتمع وكذا مناصب الشغل لدى فئة الشباب، باعتبارها الفئة الأكثر انجذاباً للأعمال الإجرامية.

- المستوى السياسي العمل على إصلاح أسس إدارة السلطة السياسية ومبدأ التداول على السلطة، وكذا محاربة مظاهر الفساد الإداري داخل هياكل الدولة.

جهود الردعية: تمحورت حول الإجراءات التي يجب اتخاذها بعد وقوع الفعل الإجرامي، إعتباراً من مرحلة بدأ التحقيق إلى مرحلة إنزال العقوبات

تمخض عن هذا المؤتمر اعتماد خطة عمل إقليمية لمواجهة الظاهرة ومختلف مظاهر الجريمة المنظمة عبر المنطقة (Luntumbue, 09 octobre 2012, p. 10) من بين مخرجات هذا المؤتمر مسودة الوثيقة الختامية التي تعهدت الدول الحاضرة من خلالها، بإعطاء الأولوية الكاملة لجهود محاربة المخدرات وتعاطيها وتهريبها والمتاجرة بها، كما تم تكليف مفوضية الجماعة القيام بمجموعة من المهام والإجراءات على رأسها استحداث شعبة مكافحة المخدرات ومنع الجريمة (Aning, 2009, p. 08).

تم إيصال جهود الإيكواس بالمبادرة القارية التي تبناها الاتحاد الأفريقي المعروفة باسم خطة عمل الاتحاد الأفريقي لمكافحة المخدرات ومنع الجريمة (African Union Plan of Action on Drug Control and Crime Prevention)، خطة ذات إطار زمني خماسي متجدد منذ سنة 2007، اتفق خلالها أعضاء الجماعة على ربط الجهود فيما يخص محاربة الجريمة المنظمة، لأنها تصب ضمن المسعى العالمي الذي يمكن أن يؤدي إلى القضاء على خطر التهريب والمتاجرة بالمخدرات في غرب أفريقيا، كما أكدوا على ضرورة التعاون الوثيق والتنسيق التام بين دول منشأ المخدرات ودول عبورها ودول المقصد لتكون هناك استجابة فعالة لهذه الظاهرة (Aning, 2009, p. 09).

3.8. جهود الاتحاد الأفريقي:

تجسدت استجابة الاتحاد الأفريقي ضد ظاهرة الاتجار بالمخدرات منذ سنة 1996، من خلال العديد من خطط العمل كان الهدف منها الوقوف كحائط صد أمام انتشار المخدرات وما

يرتبط بها من مظاهر، وكانت نتيجة ذلك خلق آليات ضمن أجهزة الاتحاد على رأسها المفوضية وكذا داخل مختلف أجهزة التنظيمات الإقليمية الفرعية داخل القارة.

اعتمد الاتحاد سنة 2007 خطة عمل خماسية ما بين 2007-2012، أطلق عليها اسم خطة الاتحاد الأفريقي لمكافحة المخدرات عبر القارة، المغزى منها كان التنبيه بخطر التطور المستمر لهذه الظاهرة وانعكاساتها السلبية على أمن دول القارة ومجتمعاتها، ذلك ما يستوجب ضرورة العمل المشترك لمجابهتها والحد من تطورها ومحاولة القضاء عليها. تم تجديد الخطة للفترة ما بين 2013-2017 في الدورة العادية الخامسة لمؤتمر الاتحاد، تم السعي من خلالها إلى تطوير قدرات الاتحاد في مجال التنسيق والتتبع عبر مختلف مناطق القارة، وقد ركزت على أربعة جوانب للعمل (African Union).

- التركيز على إدارة شؤون العمل والإشراف على إعداد التقارير من أجل تقييم خطة عمل الاتحاد على جميع الأصعدة.
- العمل على مواجهة الآثار السلبية للمخدرات على المجتمع، من خلال الرفع من مستوى الخدمات داخل دول القارة.
- التكثيف من الجهود العملية لمواجهة التحديات المتعلقة بانتشار المخدرات والمتاجرة بها وتعاطيها، باعتبارها تهديد للأمن المجتمعي في إطار سيادة القانون واحترام حقوق الفرد والمواطن.
- التنسيق بين دول الاتحاد في مجال جمع المعلومات والبحث والتحري، لتسهيل عمليات

المخدرات عبر دول القارة، غير أن الجهود المبذولة غير كافية نظراً لحجم المضبوطات من المخدرات، وهو ما يتطلب جهود أكثر لترجمة ما تضمنته تلك الخطط على أرض الواقع.

4.8. جهود الاتحاد الأوروبي:

أخذت جهود الاتحاد الأوروبي في مجال محاربة تهريب المخدرات عبر غرب أفريقيا بعداً آخر، حيث قامت الرؤية الأوروبية على ضرورة إصلاح الاختلالات البنيوية التي تعاني منها دول غرب أفريقيا، من حيث بناء الأنظمة السياسية وطرق التداول على السلطة ومحاربة مظاهر الفساد والمحسوبية، فحسب رؤية قادة الاتحاد أن البيئة غير المستقرة في المنطقة ولدت تهديدات أمنية استهدفت دولهم، بذلك تمّ تحديد أربعة اختلالات تعاني منها دول المنطقة يمكن حصرها في:

- المشاكل المتعلقة بنظم الحكم ومداخل التنمية وحلّ النزاعات.
- مشاكل التنسيق على المستوى الإقليمي في الجانب السياسي والدبلوماسي.
- المشاكل المتعلقة بالأمن وسيادة القانون.
- المشاكل المتعلقة بالجانب الفكري والعقائدي من العنف المرتبط بالتطرف والتشدد.

اعتمد الاتحاد الأوروبي بذلك إستراتيجية شاملة للأمن والتنمية قائمة على تدعيم الديمقراطية والتداول على السلطة وحقوق الإنسان وسيادة القانون في المنطقة، من منطلق أن عملية إصلاح الأنظمة السياسية من شأنه أن يؤدي إلى قيام دول قادرة على ضمان أمنها ضد

الاستجابة من طرف مؤسسات وآليات الاتحاد ضد التهريب والاتجار بالمخدرات.

أقر الاتحاد الأفريقي بغية الحرص على استمرارية جهود محاربة تهريب المخدرات داخل القارة خطة خماسية أخرى للفترة 2019-2023، خلال الدورة العادية الثالثة للجنة الفنية المتخصصة للصحة والسكان ومكافحة المخدرات التي انعقدت في شهر جويلية 2019، وكانت تحت عنوان خطة عمل الاتحاد الأفريقي لمكافحة المخدرات ومنع الجريمة 2019-2023، سَطَّرت خلالها العديد من الأهداف لبلوغها خلال الفترة المقررة للخطة نذكر منها (African Union).

- العمل على تنفيذ تدابير معالجة خفض الطلب على المخدرات ومعالجة القضايا الصحية المرتبطة بها.
- تكثيف الرقابة على المواد المخدرة الخاضعة للرقابة المستخدمة لأغراض طبية.
- تنفيذ التدابير الكفيلة بخفض عرض المخدرات وتهريبها والمتاجرة بها ومكافحة العوامل المساعدة في انتشارها.
- تعزيز التعاون الإقليمي والدولي من خلال المسؤولية المشتركة بين جميع الدول، خصوصاً في مجال تكثيف الرقابة والرصد وتبادل المعلومات وكذا التقييم.
- العمل على تعزيز أسس التنمية البديلة لضمان توفير وسائل العيش بعيداً عن المخدرات والمتاجرة بها.
- تجاوب الاتحاد الأفريقي من خلال ما سبق حسب ما تقتضيه الضرورة اتجاه انتشار ظاهرة

التهديدات المختلفة، بذلك تجسدت إستراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل من خلال أربعة أسس تمحورت حول:

- العمل على إرساء مداخل التنمية وأسس الحكم الراشد والعمل على إيجاد حلول للزاعات الداخلية والبيئية.
- تعزيز الرؤى في الجوانب السياسية والدبلوماسية بين الإتحاد ودول المنطقة، من خلال الحوار المتواصل ودعم قدرات دولها في مجال الدفاع والأمن، وكذا تعزيز آليات تحقيق الاستقرار والسلام الدائم.
- العمل على إرساء الأمن وتغليب سيادة القانون من خلال المساعدة على تطوير منظومات قانونية لدى دول المنطقة، من أجل تدعيم عمل الشرطة ومختلف المصالح الأمنية خصوصا في مجال محاربة ظاهرة الجريمة المنظمة.
- الوقاية من كل مظاهر التشدد المؤدي إلى العنف داخل مجتمعات المنطقة، من خلال التوعية والبرامج التعليمية التي تهدف إلى القضاء على الجهل والأمية.

دعم الاتحاد بذلك مختلف الجهود الإقليمية بشأن مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود في غرب أفريقيا من خلال (Aning, 2009, pp. 10-11):

- الاستثمار في مشاريع الحكم الراشد وسيادة القانون لمحاربة مظاهر الإفلات من العقاب.
- العمل على إرساء أسس العدالة الجنائية بهدف محاربة مظاهر الجريمة المنظمة العابرة

- للحدود، باعتبارها مظهر من مظاهر الحكم الديمقراطي وسيادة القانون.
 - العمل على تحسين التشريعات الوطنية لدول جماعة الإيكواس في مجال محاربة المخدرات والجريمة.
 - العمل على رفع قدرات الرقابة والمسؤولية لبرلمانات دول غرب أفريقيا، فيما يتعلق بمحاربة الجريمة والقضاء على الفساد داخل دوائر الحكم.
 - الاهتمام بجوانب تطوير العمل السياسي لدى الأحزاب وتدعيمها، بهدف ضمان عدم استغلالها واختراقها من طرف المال الفاسد لتجار المخدرات والجريمة.
 - العمل على وضع أطر قانونية لتجميد مختلف العوائد المتأتية من تجارة المخدرات والجريمة، من خلال تشكيل وحدات إستخباراتية مالية وتكثيف جهودها.
 - العمل على تكثيف الجهود المشتركة بين الاتحاد الأوروبي ومجموعة الإيكواس في مجال محاربة الجريمة المنظمة.
 - اعتمد الإتحاد الأوروبي بذلك على إستراتيجية شاملة تركز أساساً على محاولة إعادة بناء الدولة في المنطقة وإصلاح أنظمة الحكم، من خلال التركيز على أسس الديمقراطية والحكم الراشد والتنمية المستدامة بمختلف جوانبها.
- 5.8. جهود الأمم المتحدة:

بذلت منظمة الأمم المتحدة جهود حثيثة في إطار محاربة ظاهرة تهريب وتاجرة المخدرات بمختلف أنواعها، وتجلّى ذلك في العديد من المؤتمرات واللقاءات والاتفاقيات الرامية إلى الحد من إنتشار الظاهرة عبر العالم، ومن أبرز

التعاون بين الدول في إطار التتبع وتسليم
المجرمين.

اعتمدت الأمم المتحدة أيضا عبر الجمعية العامة (General Assembly) في 15 نوفمبر 2000، اتفاقية باليرمو (Palermo Convention) التي أبرمت بمدينة باليرمو الإيطالية، حيث جاء في المادة الأولى من الاتفاقية الغرض من تبنيها؛ وهو تعزيز التعاون على منع الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومكافحتها بكل حزم وفعالية، تم من خلالها تحديد مفهوم وأركان الجريمة المنظمة العابرة للحدود وطرق مكافحتها، كغسل الأموال ومحاربة الفساد وتسليم المجرمين، والتعاون في مجال التحقيقات وطرق التحري وكذا مجالات إنفاذ القانون. كما اعتمدت أيضا اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الفساد (United Nations Convention Against Corruption) عبر الجمعية العامة في أكتوبر 2003، وتعتبر أول إطار قانوني لمكافحة الفساد باعتباره معرقل لسير مؤسسات الدولة وممارسة سلطاتها، وهي ملزمة للدول لإتباع إجراءات منع ومحاربة الفساد وتجريم التصرفات المؤدية إليه، والعمل على تعزيز طرق إنفاذ القانون داخل الدولة، بالإضافة إلى التعاون الدولي في مجال محاربة الظاهرة من خلال تبادل المعلومات والخبرات التقنية بين الدول (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 2004).

قامت الأمم المتحدة من جهة أخرى سنة 1997 بتأسيس مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (United Nations Office on Drugs and Crime - UNODC) الذي يقع مقره بفيينا عاصمة النمسا، تتمحور مهامه على

تلك الجهود مؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين (United Nations Congress on The Prevention of Crime and The Treatment of Offenders) وهو مؤتمر تنعقد دوراته كل خمسة سنوات منذ سنة 1955، منذ أن حل محل اللجنة الدولية للعقوبة والإصلاح (IPPS) التي تأسست سنة 1950، انعقد مؤتمره الأول بجنيف سنة 1955 للنظر في كيفية معاملة المجرمين وإمكانية إقامة مؤسسات عقابية وإصلاحية واستخدام السجناء من المجرمين كيد عاملة، وقد استمرت دوراته بصفة منتظمة حيث تمحورت كلها حول قضايا مواجهة التحديات في القرن الحادي والعشرين، كطرق مكافحة الإرهاب وصلاته بالجريمة المنظمة، وعنصر الأطفال والشباب وانخراطهم في الأعمال الإجرامية، وقضايا انتشار الفساد وغسل الأموال والجرائم السبرانية وغيرها (Previous congresses)، حيث تم التأكيد على ضرورة إنفاذ القانون والتركيز على أسس التنمية المستدامة، مع مطلع سنة 2005 أصبح مؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين تحت مسمى مؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية.

في إطار الاتفاقيات المنعقدة ضد الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، نجد اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية (United Nations Convention against Illicit Traffic in Narcotic Drugs and Psychotropic Substances)، وقد تضمنت مجموعة من التدابير الشاملة لمكافحة تهريب المخدرات والاتجار بها وغسل الأموال، ومحاربة ظاهرة الفساد والعمل على تكثيف

يدخل في مهام المكتب أيضا خطط واستراتيجيات التنمية المستدامة، على غرار خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (The 2030 Agenda for Sustainable Development)، حيث تربط هذه الخطة بين قضايا التنمية بمختلف جوانبها وقضايا مكافحة المخدرات والاتجار بها، باعتبار أن التنمية على كافة المستويات توفر بديلاً ملائماً عن الممارسات الإجرامية داخل مجتمعات المنطقة.

9. خاتمة:

من خلال ما تطرقنا إليه في هذه الدراسة توصلنا إلى بعض من الاستنتاجات نوجزها فيما يلي:

- أصبحت منطقة غرب أفريقيا ضمن مجال نشاط التهريب الدولي للمخدرات، حيث تعتبر ممر آمن وسوق استهلاك لعصابات دول الأنديز الثلاثة كولومبيا وبيرو وبوليفيا، والسبب في ذلك يعود إلى التضيق الذي شهده مسلك التهريب الدولي أمريكا اللاتينية-أوروبا عبر بحر الكاريبي وجزر الكناري والأزور وجزيرة ماديرا.

- اجتمعت مجموعة من العوامل جعلت غرب أفريقيا مسلكاً آمناً لتجارة المخدرات، في مقدمتها توافر ما يعرف بالفضاء الفارغ أو الفضاء غير المحكوم (Ungoverned Space)، وهي مساحات شاسعة عبر منطقة الساحل والصحراء الكبرى غير خاضعة لسلطان دول المنطقة سبب فشل هذه الأخيرة، نظراً للاختلالات الهيكلية التي تعاني نتيجة للفشل السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وانتشار مظاهر الحكم العسكري والانقلابات العسكرية وغيرها.

المستوى الدولي حول محاربة كافة أشكال الإنتاج أو الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية، ومختلف أشكال الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية ومختلف الجرائم المتصلة بها، من خلال تطوير الأنظمة الجنائية الوطنية لدى الدول والعمل على إصلاح هيكل العدالة وإرساء سيادة القانون ومحاربة الفساد، والعمل على تفعيل أسس التنمية المستدامة لخلق أنشطة بديلة عن النشاط الإجرامي.

انبثق عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ مكتب الأمم المتحدة الإقليمي المعني بالمخدرات والجريمة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا (UNODC-ROMEN) الذي يقع مقره في القاهرة، سُطرت أهدافه حول العمل على خلق وضعية أكثر أمناً للدول الأعضاء في المنطقة ضد المخدرات والجريمة بمختلف أنواعها، بذلك يتمحور عمل المكتب حول مجالات معيارية نوجزها فيما يلي (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة).

- تعزيز قدرات الدول الأعضاء في المنطقة للتصدي لمختلف تهديدات الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.
- التصدي لظاهرة الفساد والجرائم المالية وانعكاساتها السلبية على المجتمعات.
- محاربة الجريمة وتنفيذ آليات منعها من خلال بناء نظم العدالة الجنائية بما يتماشى والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.
- تقديم الدعم للدول الأعضاء لتنفيذ نهج متوازن شامل قائم على الأدلة، لمواجهة ظاهرة المخدرات العالمية ومختلف مسائل العرض والطلب.

مواجهة آثارها السلبية على مجتمعات المنطقة، وهو يسعى كل من الإيكواس والاتحاد الأفريقي من خلال توجيه التشريعات القانونية الجنائية الداخلية للدول، وتكثيف عمليات تبادل المعلومات والتحري وتسليم المجرمين، غير أن تلك الجهود لا يمكن اعتبارها بالقدر الكافي نظراً لما تعيشه دول المنطقة من أزمات مختلفة.

اتخذت الإستراتيجيات الدولية على رأسها الاتحاد الأوروبي مدخلا مغايراً، حيث اتجه الاتحاد إلى تشخيص الخلفيات المؤدية إلى عجز دول غرب أفريقيا في التصدي للظاهرة والحفاظ على أمنها واستقرارها، بذلك سعى إلى محاولة إصلاح أنظمتها السياسية، وجعلها أكثر ديمقراطيةً وانفتاحاً بمشاركة مختلف أطراف المجتمع بهدف إخراجها من دائرة الفشل واستعادة أمنها.

كما اعتمدت الأمم المتحدة سبل تدعيم مختلف المبادرات السياسية الأكثر انفتاحاً على الديمقراطية في إدارة اللعبة السياسية، وتدعيم مختلف المبادرات التنموية في المنطقة لجعلها بديل عن الأنشطة الإجرامية، وهي المهام التي أسندت إلى مكتب الأمم المتحدة الإقليمي المعني بالمخدرات والجريمة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

10. قائمة المراجع:

مراجع باللغة العربية:

1. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 28 06، 2024، من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات

- لعبت قضايا فساد النخب السياسية وكبار المسؤولين المدنيين والعسكريين، دوراً بارزاً في تهريب وتجارة المخدرات عبر غرب أفريقيا، من خلال شراء الذمم وفرض الصمت والتهريب والتصفية، مستغلين في ذلك حصاناتهم وجوازات سفرهم الدبلوماسية، واستعمال النفوذ للإفلات من المتابعات القضائية والعقوبات الجنائية المحتملة، والعمل على تمييزها وإسقاطها في حال صدورها.

- ساعدت وسائل النقل الحديثة والتكنولوجيا المتطورة في اتساع دائرة التهريب الدولي للمخدرات عبر غرب أفريقيا، حيث ساعدت الطائرات الخاصة والزوارق السريعة وحتى سفن الشحن التجاري الضخمة في عمليات التهريب، كما ساعد نظام التموضع العالمي المهربين في تتبع مسالك دقيقة للوصول إلى المناطق المقصودة الآمنة في غرب أفريقيا، وكذا نظام الاتصال الخليوي في ربط الاتصالات بين القادة والمهربين الميدانيين المنتشرين عبر مسالك التهريب.

- اختلفت إستراتيجيات مواجهة ظاهرة تهريب المخدرات عبر غرب أفريقيا، حيث اتجهت الإستراتيجيات الوطنية نحو الدفع بجهود المكافحة عبر أراضها، بتكثيف المراقبة والتفتيش عبر الحدود والمطارات والموانئ، ووضع تشريعات جنائية لمواجهة الظاهرة ومعالجة المجرمين، غير أنها اصطدمت بضعف الأنظمة السياسية وفساد النخب الحاكمة.

تمحورت الإستراتيجيات الإقليمية والقارية حول السعي للعمل المشترك وتوحيد الجهود الرامية إلى احتواء الظاهرة، والعمل على

- والجريمة:
9. محمد سليمان الوهيد. (2003). *ماهية الجريمة المنظمة*. الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.
10. محمد فتحي عيد. (1999). *الإجرام المعاصر*. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
11. مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. (2004). *اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد*. نيويورك: الهيئة العامة لمكافحة الفساد - نزاهة.
12. ولفرام لاشر. (13 أيلول/سبتمبر 2012). *الجريمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء*. مركز كارينغي للشرق الأوسط.
- مراجع باللغة الأجنبية:
1. African Union. (s.d.). *African Union Plan of Action on Drug Control and Crime Prevention (2019-2023)*. Consulté le 06 23, 2024, sur https://au.int/sites/default/files/newsevents/reports/36768-rp_control_2019-2023_final_with_foreword_-_english_.pdf
2. African Union. (s.d.). *Au Plan of Action on Drug Control (2013-2017)*. Consulté le 06 20, 2024, sur https://au.int/sites/default/files/pages/32900-file-aupa_on_dc_2013-2017_-_english.pdf
3. Aning, K. (2009). *organized crime in west africa: options for EU engagement*. stockholm: international institute for democracy and electoral assistance.
2. أحمد فاروق زاهر. (2007). *الجريمة المنظمة: ماهيتها، خصائصها، أركانها*. المنصورة: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
3. أديبة محمد الصالح. (2009). *الجريمة المنظمة: دراسة قانونية مقارنة*. السلیمانیة: منشورات مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية.
4. أكرم عبد الرزاق المشهداني. (2005). *واقع الجريمة واتجاهاتها في الوطن العربي: دراسة تحليلية لجرائم السرقات والقتل العمد والمخدرات*. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
5. تقرير المخدرات العالمي 2027. (أيار/مايو 2017). *تحليل أسواق المخدرات النباتية: الأفيونيات والكوكايين والقنب*. مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC).
6. جمال محمد خليفة المري. (2005). *الأمن القومي: الإرهاب - الجريمة المنظمة - التجسس - الإشاعة - التخريب*. دبي: أكاديمية شرطة دبي كلية القانون وعلوم الشرطة.
7. رباب حدادة. (23 ديسمبر 2021). *الغرب الأفريقي: منطقة عبور لتهرب الكوكايين*. المركز الدولي للدراسات الإستراتيجية الأمنية والعسكرية.
8. عبد الفتاح مصطفى وآخرون الصيفي. (1999). *الجريمة المنظمة التعريف والأنماط والاتجاهات*. الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

- zone de transit: druges, état et société en afrique de l'ouest. West africa commission on drugs (WACD).
12. Laniel, L. (2021). le marché mondial de la cocaïne: Entre explosion de l'offre et diversification des produits. institut de relations internationales et strategique (IRIS).
13. l'office des nation unies contre la drogue et le crime. (Février 2013). criminalité transnationale organisée en afrique de l'ouest: Evaluation des menaces. Office des nation unies contre la drogue et le crime (UNODC).
14. Luntumbue, M. (09 octobre 2012). criminalitétransfrontière en afrique de l'ouest: cadre et limites des stratégies régionales de lutte. Groupe de recharche et d'information sur la paix et la sécurité (GRIP).
15. Mcketin, R. (2016). cocaine. national drug and alcohol research centre.
16. National institute on drug abus. (2016). cocaine. National institute on drug abus (NIDA).
17. Previous congresses. (s.d.). United Nation congress on crime prevention and criminal justice. Consulté le 06 28, 2024, sur <https://www.unodc.org/congress/en/previous-congresses.html>
4. Antil, A. (2010). le maghreb dans environnement régional et international: contrôler les trafics ou perdre le nord/notes sur les trafics en mouritaie. Institut français des relation internationales.
5. Bah, M. f. (Avril 2013). économie politique des conflits au nord-mali. Dakar: Institut d'etudes de sécurité (IES).
6. castle, A. (1997). transnational organized crime and international security. institute of international relations the university of british columbia.
7. champin, c. (Novembre 2012). l'afrique de l'ouest: une zone rebond de la cocaïne destinée au marché européen. Observatoire français des drogues et des toxicomanies (OFDT).
8. Eduard salced albaran, d. s. (2017). introduction to fire arms trafficking. observatory of transnational criminal networks (GOTCN).
9. ibanez, J. m. (Decembre 2012). le trafic de druge en afrique sub-saharienne: son role dans le trafic de druge international et les influences internes. Institut espagnol d'etudes stratigique (IEEE).
10. kongeter, s. (2010). transnationalism. society work and society , 117.
11. la commission ouest-africaine sur les drogues. (juin 2014). pas seulement une